الأمم المتحدة S/2008/40

مجلس الأمن

Distr.: General
23 January 2008
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن إثيوبيا وإريتريا

أولا – مقدمة

١ – هذا التقرير مقدم عملاً بالفقرة ١٢ من قرار مجلس الأمن ١٣٢٠ (٢٠٠٠) المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، الذي طلب إلي المجلس بموجبه إطلاعه عن كثب وبصورة منتظمة، على التقدم المحرز في تنفيذ ذلك القرار. ويعرض التقرير آخر ما استجد من تطورات في منطقة بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا وما اضطلعت به البعثة من أنشطة منذ تقريري السابق المؤرخ ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ (S/2007/645).

ثانيا – الحالة في المنطقة الأمنية المؤقتة والمناطق المتاخمة لها

٢ – ظل الوضع العسكري متوترا في المنطقة الأمنية المؤقتة والمناطق المتاخمة لها خلال الفترة التي سبقت الموعد النهائي الذي حددته لجنة الحدود الإثيوبية – الإريترية للقيام بترسيم الحدود وهو ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر. وواصلت كل من إريتريا وإثيوبيا تعزيز نشر وحداتها العسكرية في المنطقة الحدودية. وواصلت قوات الدفاع الإريترية إدخال الوحدات إلى المنطقة الأمنية المؤقتة. ومنذ ١ تشرين الثاني/نوفمبر، لاحظت البعثة نشر قرابة ٥٠٠ جندي إريتري جديد في المنطقة الأمنية المؤقتة في القطاع الغربي و ٣٠٠ في القطاع الأوسط و ١٠٠ في القطاع الفرعي الشرقي.

٣ – ولاحظت البعثة أيضا وحدات إريترية تشارك في عدة أنشطة تدريب استُخدمت فيها الأسلحة الصغيرة ومدافع الهاون داخل المنطقة الأمنية المؤقتة بالقطاع الأوسط، وأنشطة أخرى استُخدمت فيها الدبابات قرب عصب خارج المناطق المتاخمة للقطاع الفرعي الشرقي. وفي ٢٨ و ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، لاحظت البعثة ناقلة أفراد مصفحة إريترية وخمسة مدافع ميدانية في المنطقة المتاخمة للمنطقة الأمنية المؤقتة بالقطاع الأوسط. وفي ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، لاحظت البعثة ثلاث دبابات قد نُشرت في المنطقة الأمنية المؤقتة في القطاع

الغربي. وإضافة إلى ذلك تعتقد البعثة أن عددا هاما من الجنود دخلوا المنطقة الأمنية المؤقتة في جميع القطاعات عبر طرق بديلة تم إنشاؤها حديثا، تمكنهم من تجنب نقاط التفتيش الثابتة التابعة للبعثة بحيث لا يتسنى كشفهم.

٤ - وقد نُشر الآن عدد هام من الوحدات الإريترية النظامية على امتداد الخطوط الدفاعية المتعددة في جميع القطاعات. كما واصلت القوات الإريترية تعزيز الدفاعات وبناء دفاعات جديدة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُقيم نحو ١٧ معسكرا إريتريا جديدا في المنطقة الأمنية المؤقتة والمناطق المتاخمة لها. وتم أيضا تشييد عدد من مراكز التفتيش الجديدة في المنطقة الأمنية المؤقتة. وفي أواخر تشرين الأول/أكتوبر، لاحظت البعثة وحدات إريترية تقوم ببناء ٢١ من المخابئ المحصنة داخل المنطقة الأمنية المؤقتة في القطاع الأوسط وجدارا صخريا دفاعيا قرب قرية سرحا وذلك أيضا داخل المنطقة الأمنية المؤقتة بالقطاع نفسه. كما حفرت قوات الدفاع الإريترية خطوط خنادق جديدة في المنطقة.

٥ - وأجرت القوات المسلحة الإثيوبية بدورها تدريبات وتوغل ٣٠٠ ٢ جنديا إضافيا من وحداتها في عمق المناطق الحدودية بالقطاع الغربي. كما قامت ببناء دفاعات جديدة في مناطق متاخمة للقطاع الفرعي الشرقي. وفي أواخر تشرين الأول/أكتوبر، بنت القوات الإثيوبية خط خنادق طوله كيلومتران إضافة إلى مخابئ محصنة في القطاع الفرعي الشرقي.

٦ - وفي ٢٢ و ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، قامت طائرة هليكوبتر عسكرية إثيوبية باستطلاع من الجو فوق مدينة زيلا أمبيسا الحدودية بالقطاع الأوسط، في أول عملية من هذا القبيل. وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، لوحظ وجود ١٦ ناقلة أفراد مصفحة إثيوبية في موقع على مقربة من جسر ميريب الاستراتيجي في القطاع الأوسط. وفي ٢٦ كانون الأول/ديسمبر، لاحظت البعثة نشر ثلاث قاذفات صواريخ سطح - جو وجهاز رادار لتحديد الأهداف، ومركز قيادة في مناطق متاخمة للقطاع الأوسط. كما واصلت إثيوبيا الاحتفاظ بقوة احتياطية استراتيجية في مكان يقع على بعد ١٥٠ كيلومترا تقريبا جنوب المناطق المتاخمة للقطاع الغربي. وبالرغم من أن البعثة لم تتمكن من تحديد قوام القوة الاحتياطية بدقة، فإنه من المرجح أنها تضم عددا من المشاة وفرقا مصفحة مزودة بالأسلحة بما في ذلك المعدات الثقيلة ولها قدرة دفاعية وهجومية.

٧ - وفي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، ادعت القوات الإثيوبية أن وحدات إريترية عبرت الحدود لجمع الحجارة من أجل بناء الجدار الصخري في القطاع الأوسط، المشار إليه في الفقرة ٤ أعلاه. وفي ١ كانون الأول/ديسمبر، هددت القوات الإثيوبية المنشورة في منطقة زيلا أمبيسا، قبالة سرحا بإطلاق النار على أي إريتريين يعبرون الخط الحدودي إلى داخل

إثيوبيا لجمع الحجارة من أجل بناء الجدار الصخري. وقامت البعثة بوساطة بين الجانبين وحالت دون تصعيد الوضع. ومنذئذ قلصت قوات الدفاع الإريترية عدد الأفراد العسكريين العاملين في موقع البناء. وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، ادعى شابان إثيوبيان من زيلا أمبيسا في القطاع الأوسط أن جنودا إريتريين احتجزوهما لمدة ساعتين. و لم تتمكن البعثة من التأكد من صحة هذه الادعاءات.

٨ - وفي ٢٦ كانون الأول/ديسمبر، تبادلت القوات الإثيوبية والقوات الإريترية إطلاق النار قرب قرية تسيرونا في القطاع الأوسط. وأتاحت كل من إريتريا وإثيوبيا للبعثة إمكانية الوصول إلى موقع الحادث لإجراء تحقيق. وبالرغم من اعتراف الطرفين بوقوع الحادثة فإن كلا منهما يتهم الآخر بكونه البادئ بالهجوم. وأفادت إريتريا بأنها اعتقلت ''أسيري حرب'' أثناء الحادثة.

٩ - وساعدت البعثة الطرفين على تسوية حوادث أخرى متصلة بعبور الحدود، بما في ذلك حالات تتعلق بسرقة المواشي. وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر و ٢٤ كانون الأول/ديسمبر، أعيد إلى إثيوبيا بمساعدة البعثة ستة أطفال إثيوبيين كانوا قد عبروا عن غير قصد الحدود من زيلا أمبيسا في القطاع الأوسط إلى داخل إريتريا. كما واصلت الدائرة الطبية التابعة للبعثة تقديم المساعدة الطبية إلى المدنيين على جانبي الحدود.

ثالثا - القيود المفروضة على البعثة

١٠ - تواصل إريتريا فرض جميع القيود التي كانت قد فرضتها على البعثة من قبل. والحظر على تحليق طائرات الهليكوبتر التابعة للأمم المتحدة في مجالها الجوي الذي شرعت في تطبيقه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ لا يزال ساريا، مما يحرم البعثة من قدرة لا بد منها للقيام بعمليات الإجلاء الطبي في حالات الطوارئ. كما لا تزال حكومة إريتريا ترفض قبول موظفي البعثة الذين هم رعايا دول أعضاء معينة بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وبلدان أوروبية.

١١ - ولا تزال إريتريا تطبق أيضا القيود الدائمة (لفترة أطول من ستة أشهر) البالغ عددها ٤٥ قيدا والمفروضة على حرية تنقل البعثة في عدد من المناطق. ومحظور على البعثة أيضا القيام بالدوريات الليلية. ولا تزال دوريات البعثة مقصورة على استخدام طرق الإمداد الرئيسية داخل المنطقة الأمنية المؤقتة في القطاعات كافة. وعلاوة على ذلك، تواصل إريتريا الحيلولة دون حركة البعثة عبر الجسرين الاستراتيجيين في القطاع الغربي اللذين يربطان بين أم حجر في إريتريا، والحميرة في إثيوبيا، وبين شيلالو في إريتريا، وشيرارو في إثيوبيا.

١٢ - ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، فرضت إريتريا قيودا على توريد وقود الديزل للبعثة. وعلاوة على ذلك، لم تستلم البعثة منذ ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ أي وقود من مورديها في إريتريا. وقد نجم عن هذا نقص فادح في الوقود اضطر البعثة إلى تقليص بعض الأنشطة التشغيلية الهامة، بما في ذلك الدوريات، وإزالة الألغام وتقديم الدعم الإداري إلى المواقع الإقليمية ومواقع الأفرقة. وكانت البعثة قد اضطرت إلى تقليص استخدام المولدات في معسكراتها وبعض نقاط التفتيش في الميدان إلى ساعتين في اليوم وبدأت تلاقي صعوبات كبرى في الوفاء باحتياجات وحداتها ومراقبيها العسكريين والحفاظ على اتصالات موثوقة بين مراكزها الميدانية ومواقع الأفرقة. وقد أثارت البعثة هذه المسألة تكرارا مع المفوض الإريتري. وفي ٢٤ و ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، وجه نائب ممثلي الخاص رسالة إلى المفوض بشأن هذه المسألة واجتمع به أيضا ليؤكد خطورة الحالة. وإضافة إلى ذلك، طلبت البعثة السماح لها بتوريد الوقود من بعثة الأمم المتحدة في السودان، كتدبير غوثي مؤقت. وبالرغم من أن المفوض أكد للبعثة أنه قدم إلى هيئة النفط توصية بالاستجابة لهذا الطلب، فإن البعثة لم تتلق بعد ردا عليه. وفي ١٥ كانون الثاني/يناير، أفادت البعثة بأنه إذا لم تُحل هذه المشكلة بأن يجري فورا توفير الوقود الذي أذنت به حكومة إريتريا، فإنها ستضطر إلى الشروع في نقل أفرادها من إريتريا وستوقف عملياتها بالفعل. ومن المحتمل أن القيود المتواصلة التي تُفرض على إمدادات البعثة من الوقود ستجبرها على وقف المزيد من عملياتها الحاسمة في المستقبل القريب وسيكون لها بعد بضعة أيام من صدور هذا التقرير أثر سلبي كبير على قدرتها على تنفيذ ولايتها.

١٣ - وفي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، أُوقفت دورية مراقبة عسكرية تابعة للبعثة في القطاع الغربي تحت تهديد السلاح في نقطة تفتيش تابعة لقوات الدفاع الإريترية وأُمرت بالعودة إلى قاعدتها، في حين أمرت مجموعة مكونة من ١٠ إلى ١٥ فردا من أفراد قوات الدفاع الإريترية البعثةَ في ١١ و ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر بإزالة حاجز إحدى نقاط التفتيش من الطريق في القطاع الأوسط. وفي ٢ و ٤ كانون الأول/ديسمبر، أوقفت في القطاع الغربي عند نقطة تفتيش تابعة لقوات الدفاع الإريترية شاحنة تحمل حصص إعاشة موجهة إلى مركز المراقبة التابع للبعثة، وأُرغمت على العودة إلى قاعدتها. وعقب احتجاجات البعثة على إثر هذه الحوادث، أحجمت القوات الإريترية عن توقيف مركبات البعثة في المنطقة وإعادتها من حيث أتت. لكن في ١٠ كانون الثاني/يناير، أُوقفت مركبة تابعة للبعثة تخص مركز تنسيق إجراءات مكافحة الألغام عند نقطة تفتيش تابعة للميليشيات في شامبيكو في القطاع الغربي. وفي وقت لاحق، علمت البعثة أن سائقي المركبة، وهما من موظفي البعثة المحليين، قد اعتقلا بدعوى عدم استكمال الخدمة الوطنية ووضعا رهن الاحتجاز. ولم يُفرج عنهما على الرغم

من قيام البعثة بتزويد السلطات الإريترية بوثائق تثبت استكمال السائقين للخدمة الوطنية. واحتُجزت مركبة البعثة أيضا.

١٤ - وفي الجانب الإثيوبي، احتُجزت، في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، دورية تابعة للبعثة لمدة ساعتين في نقطة تفتيش تابعة للقوات المسلحة الإثيوبية شمال بادمي في القطاع الغربي. وتقدمت البعثة باحتجاج لدى السلطات الإثيوبية التي أوضحت أن الجنود الذين تم نشرهم حديثا غير ملمّين بالإجراءات الواجبة تجاه البعثة. ولم تواجه البعثة أي قيود أخرى مفروضة من قبل إثيوبيا.

رابعا - لجنة التنسيق العسكرية

١٥ - لم تتمكن البعثة من الدعوة إلى عقد أي اجتماع آخر للجنة التنسيق العسكرية منذ اجتماعها السابع والثلاثين المعقود في ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٦. وتؤكد إثيوبيا أنها ستستأنف مشاركتها في اللجنة عندما تعيد إريتريا للمنطقة الأمنية المؤقتة إلى كامل مساحتها الأصلية. وتصر إريتريا من جانبها على أنها ستحضر اجتماعات اللجنة بمجرد أن تستأنف إثيوبيا مشاركتها. وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها البعثة في إطار اتصالاتها المنتظمة مع المسؤولين الإثيوبيين على جميع المستويات، ظل موقفهم دون تغيير.

خامسا - تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٦٧ (٢٠٠٧)

١٦ - يؤسفني أن أُبلغ بأن الطرفين لم يلتزما بمطالب مجلس الأمن الواردة في قراره ١٧٦٧ (٢٠٠٧) المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٧، على النحو المحدد في الفقرة ٤١ أدناه. وفي رسالة مؤرخة ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، موجهة إلى رئيس لجنة الحدود الإثيوبية - الإريترية، أعرب رئيس إريتريا عن قبوله عملية ترسيم الحدود باستخدام إحداثيات خرائطية ''بوصفها خطوة هامة نحو الترسيم على الأرض'' وحث اللجنة على المثابرة إلى حين نصب الأعمدة الحدودية، ''من أجل المضي بهذه العملية إلى خاتمتها الطبيعية''. ومنذ ذلك الحين والرئيس الإريتري أساياس أفورقي يعلن غير ما مرة أن مسألة الحدود قد ''حُلت قانونيا'' وأن إريتريا تعتبر الحدود مرسومة. وأكد هذا الموقف من جديد في مقابلة أُجريت معه في اليوم الأول من السنة الجديدة، وأُذيعت عبر التلفزيون الإريتري في ٥ كانون الثاني/يناير.

١٧ - علاوة على ذلك، اعترفت المستشارة القانونية الإريترية لدى الرئيس في رسالتها المؤرخة ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر الموجهة إلى رئيس لجنة الحدود الإثيوبية - الإريترية بالطابع ''النهائي والصحيح'' لإحداثيات الترسيم التي حددتها اللجنة، وشددت على أن إريتريا أيضا تعتبر هذه الإحداثيات ''ملزِمة كباقي قرارات اللجنة''. ومن جانبها تمسكت إثيوبيا بموقفها

الذي مفاده أن ترسيم الحدود باستخدام إحداثيات خرائطية ليس له قيمة أو أثر قانوني. وفي رسالة موجهة إلى رئيس لجنة الحدود الإثيوبية – الإريترية في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، أعلن وزير خارجية إثيوبيا أن ''إحداثيات الترسيم غير صحيحة لأنها لم تنتج عن عملية ترسيم للحدود يعترف بها القانون الدولي''.

١٨ - وسافر الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام إلى المنطقة واجتمع على حدة برئيس الوزراء الإثيوبي في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ وبالرئيس الإريتري في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. وأطلع القائدين على ما يساورني من قلق بشأن تعزيز القوات العسكرية في منطقة الحدود وحثهما على ضبط النفس وسحب قواتهما من أجل تلافي وقوع حادث يمكن أن يؤدي إلى التصعيد.

١٩ - وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، وجهتُ رسالتين متطابقتين إلى رئيس إريتريا ورئيس وزراء إثيوبيا لأعرب عن قلقي بشأن تزايد التوترات على الأرض وأحثهما على اتخاذ خطوات فورية لتخفيف حدة التوترات، وتجنب حادث محتمل يمكن أن ينشأ عن حشد القوات العسكرية وتجاور قواتهما، وتفعيل لجنة التنسيق العسكري. وفي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، رحب رئيس الوزراء الإثيوبي، في رسالته الجوابية، بتدخلي وأيد جهودي لأكون همزة وصل بين البلدين. فيما نفى رئيس إريتريا، في رسالته المؤرخة ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، حدوث تعزيز للقوات العسكرية في الجانب الإريتري من الحدود ودعا الأمم المتحدة إلى النهوض بمسؤولياتها لكفالة سيادة القانون وانتصار العدالة.

٢٠ - وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، كتبتُ مجددا إلى القائدين الإثيوبي والإريتري، واقترحت إيفاد وكيل الأمين العام للشؤون السياسية إلى كلا العاصمتين لمناقشة سبل بدء عملية ترسيم الحدود، وفقا لاتفاقي الجزائر. ورحبت إثيوبيا بهذا الاقتراح. وكرر رئيس إريتريا في رسالته المؤرخة ٣ كانون الأول/ديسمبر اعتراضه على ''الآليات البديلة'' للجنة الحدود الإثيوبية – الإريترية. ولذلك، فإن الزيارة المقترحة لم تتحقق بعد .

٢١ - وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر، وجهتُ رسالة إلى رئيس مجلس الأمن أبلغته فيها بالخطوات التي اتخذتُها لإشراك الطرفين منذ ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. وفي وقت لاحق، أفاد رئيس إريتريا في رسالته المؤرخة ٢١ كانون الأول/ديسمبر الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن بأن رسالتي المؤرخة ١١ كانون الأول/ديسمبر ''لا تنسجم مع الواقع الحالي''. وأشار إلى أن ''رفض إثيوبيا الجلاء عن الإقليم الإريتري يشكل انتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة''. ودعت الرسالة أيضا مجلس الأمن إلى ''رفع هذا الحيف وفقا لمسؤولياته القانونية بموجب اتفاق الجزائر، وميثاق الأمم المتحدة والمبادئ العامة للقانون الدولي''.

٢٢ - وفي تطور ذي صلة بالموضوع، أفادت وسائط الإعلام الرسمية في إريتريا أن رئيس إريتريا أكد في كلمة ألقاها خلال اجتماع لمجلس الوزراء في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر أن ''مسألة الحدود قد اختُتمت في جوانبها القانونية والسياسية والفنية، مما يشكل تتويجا لاتفاق الجزائر''. وعلاوة على ذلك، اعترف رئيس إريتريا في رسالته المؤرخة ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن، بأن لجنة الحدود الإريترية - الإثيوبية أنهت أعمالها عن طريق القيام بعملية ''الترسيم الافتراضي للحدود'' وبأن ''الحدود مرسومة''. وجاء في الرسالة أيضا أنه لم يعد أمام البعثة من خيار، بعد مرور خمس سنوات ونصف، سوى الإبقاء على الاحتلال، ودُعي مجلس الأمن إلى إرغام النظام الإثيوبي على إجلاء مؤسساته وجيشه الذي يحتل أراض مشمولة بالسيادة الإريترية منعا لوقوع أي تطورات أخرى لا لزوم لها.

٢٣ - وفي رسالة مؤرخة ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، موجهة إلي من وزير خارجية إثيوبيا، أكد هذا الأخير أن عملية الترسيم الافتراضي للحدود التي من المقترح أن تقوم بها اللجنة ''غير صحيحة في إطار القانون الدولي'' وبأن محاولات المساواة بين وضعي قرار ترسيم الحدود الصادر عن اللجنة في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ والبيان الصادر في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ ''غير مقبولة بالمرة''، لأنه ''واضح من ولاية اللجنة أنه ليس من الممكن المساواة بينهما''، وبالتالي ''لا يمكن أن يكونا ملزمين على حد سواء''. وأكدت الرسالة أن إثيوبيا قبلت قبولا تاما قرار ترسيم الحدود الصادر في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ بوصفه قرارا نهائيا وملزما، وتلتزم بتنفيذه وبعملية الترسيم الكامل للحدود، وجاء فيها أيضا أن تنفيذ العملية سيظل مستحيلا إلى أن تقبل إريتريا قبولا تاما التزاماتها الأساسية وتتوقف عن تجزيء اتفاقي الجزائر.

٢٤ - ووجه وزير خارجية إثيوبيا أيضا رسالة في ١٨ كانون الثاني/يناير إلى رئيس مجلس الأمن، أشار فيها إلى أن ''عملية الترسيم الافتراضي للحدود'' ''من نسج الخيال القانوني''. وأكدت الرسالة أيضا بأن إريتريا خرقت اتفاق وقف أعمال القتال بالنظر إلى انتهاكها الشامل للمنطقة الأمنية المؤقتة المتزوعة السلاح، وحثت المجلس على اتخاذ التدابير اللازمة ضد ''الطرف الذي انتهك أحكام اتفاق وقف إطلاق النار''.

٢٥ - وفيما يتعلق بالفقرة ١٤ من القرار ١٧٦٧ (٢٠٠٧)، التي رحب فيها مجلس الأمن بالجهود المتواصلة التي أبذلها من أجل تعيين ممثل خاص، في أقرب وقت ممكن، أود أن أبلغ أعضاء المجلس أنه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، اقترحت الأمانة العامة على البعثتين الدائمتين لإثيوبيا وإريتريا مرشحا لمنصب ممثلي الخاص الجديد للنظر فيه. وفي مطلع كانون

الثاني/يناير، اتصلت الأمانة العامة مجددا بالبعثتين الدائمتين لإثيوبيا وإريتريا لإبلاغهما باعتزامي المضي قدما في التعيين ما لم يرد منهما إخطار بخلافه. وبحلول منتصف كانون الثاني/يناير، أبلغت البعثتان الإثيوبية والإريترية الأمانةَ العامة أن عاصمتيهما تطلبان مني، لأسباب مختلفة، الإحجام عن التعيين في الوقت الراهن. وسأُبقي المجلس على علم بأي تطور يستجد في هذه المسألة.

سادسا – لجنة الحدود الإثيوبية – الإريترية

٢٦ – يرد في المرفق الثاني لهذا التقرير عرض مفصل لعمل اللجنة. وكما أشير إليه في ذلك التقرير، لم يحرز الطرفان أي تقدم في تنفيذ قرار ترسيم الحدود الذي أعلنت عنه لجنة الحدود الإثيوبية – الإريترية في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٢. وبالتالي أرسلت اللجنة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر الخرائط التي وقّع عليها أعضاؤها، والتي تبين نقاط الحدود المرسومة (الإحداثيات)، إلى البعثة الدائمة لكل من إثيوبيا وإريتريا لدى الأمم المتحدة. وفي اليوم ذاته أصدرت اللجنة أيضا نشرتها الصحفية النهائية، التي تكرر فيها تأكيد بيانها المؤرخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.

سابعا – الإجراءات المتعلقة بالألغام

٢٧ – تابع مركز تنسيق إجراءات مكافحة الألغام التابع للبعثة تنفيذ عمليات إزالة الألغام لأغراض إنسانية، فأزال الألغام من مساحة تبلغ ٣٨٢ ٤٧٣ مترا مربعا من الأراضي الزراعية وحضّر مساحة تبلغ ٧٤٧ ٢٤٣ مترا مربعا داخل المنطقة الأمنية المؤقتة في القطاع الأوسط لإزالة الألغام منها في المستقبل. وقد نفذت عمليات لإزالة الألغام أو لتقييم إمكانية وجود ألغام زرعت مؤخرا في مساحة أخرى تبلغ ٦٧٠ ٦ مترا مربعا من الأراضي الزراعية و ٨٩٥ كيلومترا من الطرق في منطقة بادمي في القطاع الغربي.

٢٨ – وفي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر أمرت الميليشيا الإريترية البعثة بتعليق أنشطة إزالة الألغام في القطاع الأوسط دون تقديم أي مبررات. لكن سُمح للبعثة باستئناف العمليات في ١٠ كانون الأول/ديسمبر، بعد المناقشات التي أجريت مع السلطات على الصعيد المحلي وفي أسمرة. وفي وقت لاحق، فرضت قيود على التخلص من الذخائر غير المنفجرة في منطقة عصب في القطاع الفرعي الشرقي في الفترة الممتدة من ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر.

٢٩ – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، دمرت البعثة ١١ لغما مضادا للدبابات، و ١٨ لغما مضادا للأفراد، و ٢٩٢ قطعة ذخائر غير منفجرة. ونفذت البعثة أيضا برامج

توعية بخطر الألغام لزهاء ٠٠٠ ٩ شخص من السكان المحليين في القطاعين الغربي والأوسط. وأُبلغ خلال هذه الفترة عن وقوع ثلاثة حوادث متعلقة بالألغام. ففي ١ كانون الأول/ديسمبر اصطدمت شاحنة بلغم في القطاع الغربي دون أن يتسبب ذلك في وقوع إصابات. وفي ٧ كانون الأول/ديسمبر، انفجر لغم في منطقة الحميرة في القطاع الغربي أيضا. وأصيب بجروح من جراء ذلك الانفجار متعاقد صيني لإنشاء الطرق وأحد المدنيين المحليين. وتبين من التحقيق الذي أجراه المركز أن ذلك اللغم يرجح أن يكون قد زرع حديثا. وفي ٢١ كانون الأول/ديسمبر، تعرضت مركبة يملكها المتعاقد المكلف بإزالة الألغام التابع للبعثة لانفجار لغم. ولم يصب أي من العاملين بجروح، لكن المركبة تعرضت لأضرار بالغة. وقد وقع ذلك الحادث على طريق تمت مؤخرا إزالة الألغام منه، لذلك يُخشى أن يكون مؤشرا على زرع ألغام جديدة، وهو أمر يبعث على القلق.

ثامنا – الحالة الإنسانية

٣٠ – تحسن الأمن الغذائي بالنسبة للمشردين داخليا، الذين أعيد توطينهم في منطقة غاش باركا وديبوب في إريتريا، إثر موسم الأمطار الجيد (من حزيران/يونيه إلى أيلول/سبتمبر). وزودت الأمم المتحدة وشركاؤها السكان المعاد توطينهم والمشردين داخليا بالأدوات الزراعية وبالمياه والمأوى. واتفقت حكومة إريتريا والأمم المتحدة على خطة لإعادة و/أو إعادة توطين المشردين داخليا الباقين البالغ عددهم حوالي ٠٠٠ ١١ شخص في منطقة ديبوب في عام ٢٠٠٨، وذلك رهنا بتوافر الموارد.

٣١ – ولا يزال التصدي لانتشار حالات الإسهال المائي الحاد في إثيوبيا يمثل تحديا جسيما، وذلك على الرغم من التقارير التي وردت مؤخرا من الحكومة الإثيوبية والتي تشير إلى انخفاض في عدد الإصابات إلى حد ما على نطاق البلد. وفي هذه الأثناء أعربت الحكومة وشركاؤها الدوليون المعنيون بالصحة عن قلقهم بشأن إمكانية انتشار الإصابة بالتهاب السحايا وحمى وادي ريفت على نطاق واسع.

٣٢ – وتشير التقارير الأخيرة إلى تزايد عدد المواطنين الإريتريين الذين يعبرون الحدود يوميا إلى إثيوبيا، إذ بلغ عددهم حوالي ٦٠٠ في شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. وحسب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، كان عدد اللاجئين، الذين يؤويهم مخيم شيميلبا للاجئين، يزيد على ٠٠٠ ١٦ شخص في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

٣٣ – ويتواصل تدهور الحالة الإنسانية في مخيم شيميلبا نظرا لعدم كفاية حصص الإعاشة والافتقار إلى الخدمات الصحية. وعلى الرغم من إنشاء مراكز تطوعية للمشورة والتوعية

لا زال انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يمثل تهديدا خطيرا. كما يمثل افتقار اللاجئين إلى المأوى والملبس تحديا رئيسيا. فأدعو المانحين الدوليين إلى تقديم المساعدة الغوثية الإنسانية لأولئك اللاجئين.

٣٤ - وفي ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر أعيد أكثر من ١٢٠٠ مواطن إثيوبي يعيشون في إريتريا و ٦٢ مواطنا إريتريا يعيشون في إثيوبيا طوعيا إلى وطنهم الأصلي تحت رعاية لجنة الصليب الأحمر الدولية وبمساعدة من البعثة. ومن الضروري أن يكفل الطرفان الطابع الطوعي لعمليات الإعادة إلى الوطن هذه والقيام بها حسب الأصول وبطريقة تحفظ الكرامة.

تاسعا - الإعلام

٣٥ - بقي الطلب المحلي على المعلومات بشأن البعثة مرتفعا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد حظيت الأنشطة الإعلامية المتصلة بالمناسبات الخاصة للأمم المتحدة بحضور جيد في كلتا العاصمتين وفي مراكز التوعية التابعة للبعثة في إثيوبيا: في أديس أبابا وميكيلي وأديغرات. أما مراكز التوعية التابعة للبعثة في إريتريا فهي مغلقة منذ عام ٢٠٠٣. وتواصل على نحو منتظم طبع مجلة البعثة "UNMEE News" وبث برنامجها الإذاعي الأسبوعي باللغة الإنكليزية وباللغات المحلية.

عاشرا - السلوك والإجراءات التأديبية

٣٦ - أُبلغ خلال الفترة المشمولة بالتقرير عن ست حالات سوء سلوك طفيف في البعثة، وفي الأثناء كانت البعثة تواظب على اتخاذ تدابير وقائية وإنفاذية ترمي إلى تعزيز الالتزام بمعايير السلوك وبسياسة عدم التسامح المطلق إزاء حالات الاستغلال والاعتداء الجنسيين. وأجرت البعثة تدريبا لزهاء ١ ٧٦٠ موظفا بشأن الاستغلال والاعتداء الجنسيين وسائر المسائل المتعلقة بالسلوك.

حادي عشر - فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٣٧ - واصلت الوحدة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز التابعة للبعثة إجراء التدريب التوجيهي لأفراد البعثة العسكريين والمدنيين وتنفيذ برامج لتوعية الوحدات العسكرية. وأتيحت للموظفين خدمات الاستشارة والفحص الطوعية على نطاق واسع. كما أتاحت جهات التنسيق الميدانية التي عينتها البعثة تقديم المساعدة إلى السكان المحليين في المنطقة الأمنية المؤقتة والمناطق المتاخمة لها.

ثاني عشر – الجوانب المالية

٣٨ – خصصت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٤٨/٦١ باء المؤرخ ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، مبلغا قدره ١١٣,٥ مليون دولار للإنفاق على البعثة في الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨. ولذلك، فإذا ما وافق مجلس الأمن على توصيتي المبينة في الفقرة ٤٢ أدناه، فيما يخص تمديد ولاية البعثة، فإن تكلفة الإنفاق عليها خلال فترة التمديد التي تنقضي في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ سوف تنحصر في الموارد التي أقرتها الجمعية العامة.

٣٩ – وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة في الحساب الخاص للبعثة ٣١,٢ مليون دولار. وفي ذلك التاريخ بلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة فيما يخص جميع عمليات حفظ السلام ١٥٣,٨ ٣ مليون دولار. وتم سداد تكلفة القوات وكذلك المعدات التي تملكها الوحدات حتى تشرين الأول/أكتوبر وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، على التوالي، وفقا لجدول السداد الفصلي.

ثالث عشر – ملاحظات

٤٠ – أكدت لجنة الحدود الإثيوبية – الإريترية، في تقريرها السادس والعشرين (انظر المرفق الثاني)، أن الحدود بين البلدين تعتبر الآن بحكم اللزوم مرسومة بواسطة النقاط الحدودية (الإحداثيات) الواردة في مرفق بيان اللجنة المؤرخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، وأنها تعتبر هذا القرار قرارا ملزما للطرفين. وشددت اللجنة أيضا على أنها ”أنجزت ولايتها وأنها تظل قائمة لمعالجة أي مسائل إدارية متبقية“.

٤١ – وأفادت اللجنة أيضا أنه ”بما أن إثيوبيا لم تعين مفوضا بديلا لهذا الغرض في غضون ٤٥ يوما من إخطارها بوفاة السير آرثر واتس، فقد يرغب الأمين العام في النظر في ممارسة سلطة التعيين المخولة له عملا بالفقرة ٤ من المادة ٤ من اتفاق الجزائر المبرم بتاريخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. ومن شأن شغل الوظيفة الشاغرة أن ييسر استجابة اللجنة لأي طلب يقدم إليها“. بيد أن إريتريا وإثيوبيا تواصلان الإعراب عن وجهات نظر متباينة بشأن القرارات التي اتخذتها اللجنة. فبينما سلمت إثيوبيا بقرار اللجنة إنهاء أعمالها وذكرت أنه لا داعي لتعيين بديل يحل محل السير آرثر واتس، عضو اللجنة الذي توفي في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، حثت إريتريا اللجنة على مواصلة بذل الجهود لوضع ترتيبات إقامة الأعمدة على الأرض. وقبلت إريتريا كذلك إحداثيات ترسيم الحدود التي قررت اللجنة أنها نهائية وملزمة، ووصفتها بأنها ”خطوة هامة إلى الأمام نحو عملية ترسيم

الحدود على الأرض''، فيما تصر إثيوبيا على أن الإحداثيات غير صحيحة ''لأنها لم تنبثق عن عملية ترسيم يقرها القانون الدولي''.

٤٢ - وتقع على عاتق إريتريا وإثيوبيا المسؤولية الرئيسية عن تسوية نزاعهما الحدودي وتطبيع العلاقات بينهما لخير شعبيهما. ولتحقيق ذلك، ينبغي على الطرفين أن يستجمعا الإرادة السياسية اللازمة لتجاوز خلافاتهما بالسبل السلمية، دون استعمال القوة أو التهديد باستعمالها. ويجب على الطرفين، إضافة إلى ذلك، أن يمتثلا لاتفاقي الجزائر وقرارات مجلس الأمن وينفذا قرارات لجنة الحدود. ولا زلت مستعدا لبذل المساعي الحميدة لمساعدة الطرفين في هذا الشأن على نحو ما اقترحت في رسالتيّ المؤرختين ٢٠ و ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر الموجهتين إلى رئيس الوزراء ميليس زيناوي والرئيس أسياس أفورقي. وأود أيضا أن أعرب عن ترحيبي بالتصريحات الصادرة مؤخرا عن الدول الأعضاء التي أعلنت عن استعدادها لتقديم المساعدة إلى البلدين للوفاء بالتزاماتهما بموجب القانون الدولي.

٤٣ - ويظل يساورني القلق إزاء استمرار الطرفين في تعزيز الوجود العسكري في المناطق الحدودية، وهو ما يشكل تهديدا مستمرا باندلاع أعمال قتالية. وبناء على ذلك، فإنني أدعو الطرفين إلى الامتثال لمطالب مجلس الأمن المنصوص عليها في قراره ١٧٦٧ (٢٠٠٧)، ولا سيما وقف تصعيد الموقف بطرق منها العودة إلى مستويات الانتشار التي كانت عليها القوات في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ ووقف تبادل البيانات العدائية وتوفير ما يلزم البعثة من مساعدة ودعم وحماية حتى تتمكن من أداء واجباتها، إضافة إلى مطالب المجلس بأن تقوم إريتريا فورا بسحب قواتها ومعداتها العسكرية الثقيلة من المنطقة الأمنية المؤقتة وأن تعدل، دون المزيد من التأخير أو أي شروط مسبقة، عن جميع القيود التي فرضتها على تنقل البعثة وعملياتها حتى يتسنى لها الاضطلاع بولايتها على نحو فعال.

٤٤ - ويمكن للجنة التنسيق العسكرية أن تلعب دورا هاما في تسوية المسائل الأمنية بين البلدين. وإنني أشجع الطرفين على استئناف اجتماعات اللجنة دون مزيد من التأخير، وعلى التعاون من أجل تعزيز تدابير بناء الثقة من قبيل إزالة الألغام وتسهيل تقديم المساعدة الإنسانية للسكان المحتاجين.

٤٥ - وفيما تشكل القيود التي تفرضها الحكومة الإريترية على البعثة منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ عراقيل خطيرة أعاقت قدرة البعثة على تنفيذ ولايتها تنفيذا فعالا، فإن من بواعث قلقي الشديد أن يؤدي توقف إمدادات الوقود التي انقطعت منذ ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ إلى تجميد عمليات البعثة تماما في الأسابيع القليلة المقبلة وذلك إن لم تتم تسوية هذه المسألة على الفور، حيث ستضطر البعثة في هذه الحالة إلى نقل موظفيها ومعداتها. وإنه لمن

المؤسف أن تظل، في الظروف الحالية، قدرة البعثة على الوفاء بالولاية المنوطة بها معطلة بشدة من جراء القيود التي تفرضها إريتريا. وتعد الحالة الراهنة أزمة بالغة الخطورة حيث يستمر الطرفان في عدم الامتثال لالتزاماتهما بموجب القانون الدولي وفي وضع عقبات تكاد تشل البعثة. ولئن كان وجود البعثة أساسيا لمساعدة الطرفين على تلافي حوادث يحتمل أن تزعزع الاستقرار، وللحد من مخاطر اندلاع صراع واسع النطاق، فإن القيود المتزايدة بلغت مرحلة حرجة تتطلب قرارا من المجلس بشأن مستقبل البعثة. وفي ضوء القيود المفروضة على عمليات البعثة، بما في ذلك وقف الإمدادات بالوقود التي يحتاج إليها سير عملها العادي، أوصي بتمديد فني لولاية البعثة لمدة شهر واحد، سأقوم خلالها باستعراض التطورات المستجدة في الميدان والتحديات التي تواجهها البعثة، وإعداد توصيات محددة بشأن توجهها المستقبلي، بما في ذلك إمكانية سحبها أو نقلها.

٤٦ - وفي الختام، أود أن أعرب عن امتناني لجميع الأفراد المدنيين والعسكريين في البعثة على التزامهم المستمر وعملهم الدؤوب ومثابرتهم في بيئة عمل تزداد صعوبة وإجهاداً. كما أشيد بكل شركاء البعثة ومنهم الاتحاد الأفريقي وشهود اتفاقي الجزائر وأصدقاء البعثة، فضلاً عن فريقي الأمم المتحدة القطريين ووكالات المساعدة الإنسانية والمنظمات الدولية الأخرى، وكذلك الدول الأعضاء، للدعم الذي يواصلون تقديمه لعملية السلام. وأثني أيضا على الفقيد، السير آرثر واتس، عضو لجنة الحدود الإثيوبية - الإريترية، الذي أسهم بسعة معارفه وخبراته وحسن تقديره إسهاما مشهودا في عمل اللجنة. وأخيرا، أود أن أوجه الشكر إلى البلدان المساهمة بقوات لالتزامها الثابت بعملية حفظ السلام المهمة هذه.

المرفق الأول

بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا: المساهمات العسكرية حتى ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨

البلد	المراقبون العسكريون	القوات	الموظفون	المجموع	عناصر الدعم الوطنية
الاتحاد الروسي	٣	صفر	صفر	٣	
الأردن	٨	٥٥٩	١١	٥٧٨	
أسبانيا	٣	صفر	صفر	٣	
ألمانيا	٢	صفر	صفر	٢	
أوروغواي	٥	٣٣	٤	٤٢	
أوكرانيا	٣	صفر	صفر	٣	
إيران (جمهورية - الإسلامية)	٣	صفر	صفر	٣	
باراغواي	٣	صفر	صفر	٣	
باكستان	٥	صفر	صفر	٥	
البرازيل	٧	صفر	صفر	٧	
بلغاريا	٤	صفر	صفر	٤	
بنغلاديش	٨	صفر	٥	١٣	
البوسنة والهرسك	٥	صفر	صفر	٥	
بولندا	٢	صفر	صفر	٢	
بوليفيا	٣	صفر	صفر	٣	
بيرو	٤	صفر	صفر	٤	
تونس	٥	صفر	٣	٨	
الجزائر	٨	صفر	صفر	٨	
الجمهورية التشيكية	٢	صفر	صفر	٢	
جمهورية تترانيا المتحدة	٨	صفر	٢	١٠	
جنوب أفريقيا	٥	صفر	صفر	٥	
الدانمرك	٣	صفر	صفر	٣	
رومانيا	٥	صفر	صفر	٥	
زامبيا	١٠	صفر	٣	١٣	

البلد	المراقبـــــون العسكريون	القوات	الموظفون	المجمـوع	عناصر الدعم الوطنية
سري لانكا	٤	صفر	صفر	٤	
السويد	٣	صفر	صفر	٣	
الصين	٧	صفر	صفر	٧	
غامبيا	٢	صفر	صفر	٢	
غانا	١٠	صفر	٤	١٤	
غواتيمالا	٦	صفر	صفر	٦	
فرنسا	١	صفر	صفر	١	
فنلندا	٥	صفر	صفر	٥	
قيرغيزستان	٤	صفر	صفر	٤	
كرواتيا	٤	صفر	صفر	٤	
كينيا	٩	١١٤	٤	١٢٧	
ماليزيا	٧	صفر	٣	١٠	
منغوليا	٤	صفر	صفر	٤	
ناميبيا	٤	صفر	٣	٧	
النرويج	٣	صفر	صفر	٣	
النمسا	٢	صفر	صفر	٢	
نيبال	٦	صفر	صفر	٦	
نيجيريا	٧	صفر	٢	٩	
الهند	٨	٧٠١	١٤	٧٢٣	
الولايات المتحدة الأمريكية	٥	صفر	صفر	٥	
اليونان	٣	صفر	صفر	٣	
المجموع	**٢١٨**	**١ ٤٠٧**	**٥٨**	**١ ٦٨٣**	

المرفق الثاني

Twenty-sixth report of the Eritrea-Ethiopia Boundary Commission

1. This is the twenty-sixth, and probably final, report of the Eritrea-Ethiopia Boundary Commission, covering the period from 27 September to 31 December 2007. The previous report covered the period from 10 July to 26 September 2007.

2. The Commission must begin this report by recording with profound regret the passing of Sir Arthur Watts KCMG QC on 16 November 2007. His service to the Commission and to international law was unsurpassed, and he will be greatly missed. On 20 November 2007, the Commission notified the Parties of his death and informed them that, as Sir Arthur was appointed by Ethiopia, in accordance with articles 4 (6) and 4 (4) of the Algiers Agreement and article 11 of the Commission Rules of Procedure, Ethiopia had 45 days (until 4 January 2008) within which it might appoint a substitute Commissioner. Ethiopia has stated that it does not consider it necessary to appoint a replacement.

3. The Commission believes it important to recall the terms of paragraph 22 of its Statement of 27 November 2006:

> "As the Commission evidently cannot remain in existence indefinitely, it proposes that the Parties should, over the next 12 months, terminating at the end of November 2007, consider their positions and seek to reach agreement on the emplacement of pillars. If, by the end of that period, the Parties have not by themselves reached the necessary agreement and proceeded significantly to implement it, or have not requested and enabled the Commission to resume its activity, the Commission hereby determines that the boundary will automatically stand as demarcated by the boundary points listed in the Annex hereto and that the mandate of the Commission can then be regarded as fulfilled. Until that time, however, it must be emphasized that the Commission remains in existence and its mandate to demarcate has not been discharged. Until such time as the boundary is finally demarcated, the Delimitation Decision of 13 April 2002 continues as the only valid legal description of the boundary".

4. Notwithstanding the meeting on 6 and 7 September 2007, described in the Commission's previous report, no progress has been made towards the construction of boundary pillars in the manner foreseen in the above-mentioned Statement.

5. As the 30 November 2007 deadline approached, the Commission received letters from the Parties.

6. In a letter dated 19 November 2007, Eritrea maintained that the responsibility for the Commission's inability to proceed further with the physical demarcation lies squarely on the shoulders of the Ethiopian Government and its supporters. It affirmed Eritrea's acceptance of the procedure set out in the Commission's Statement of 27 November 2006 as an important step forward towards the demarcation on the ground and urged the Commission to proceed with the erection of pillars so as to bring the process to its natural conclusion. It stated, further, that it recognized UNMEE's important contribution to physical demarcation of the border and that it is prepared to extend unreserved cooperation to UNMEE.

7. In a letter dated 27 November 2007, Ethiopia recalled the Commission's statements that it would end its work on 1 December 2007, and stated that it respects the Commission's decision in this regard. It asserted that the demarcation coordinates set out in the Commission's Statement of 27 November 2006 "are invalid because they are not the product of a demarcation process recognized by international law". It suggested that "[t]o the extent [that] the parties are not in agreement as to how demarcation should proceed, the dispute resolution provisions of the Algiers Agreements apply". Ethiopia added some responses to Eritrea's letter of 19 November 2007, maintaining that Eritrea was responsible for creating a dangerous situation in the boundary region "by its blatant breaches of the Algiers Agreements" and stating that Eritrea "could end immediately the escalation of tensions noted in its letter by complying with its fundamental obligations under the Algiers Agreements". It characterized Eritrea's references to its willingness to "extend unreserved cooperation to UNMEE" as a "vague promise of cooperation with UNMEE [that] cannot be trusted". Ethiopia said further that "[d]espite Eritrea's intransigence, Ethiopia will continue to give peace a chance, and work for peaceful resolution of disputes and demarcation of the boundary in accordance with international law, including the Algiers Agreements, after the Commission ends its work". It concluded by saying that as "[t]he Commission's decision to end its substantive work automatically by November 30 has long been established and known by the parties ... it will not be necessary for Ethiopia to appoint a replacement for Sir Arthur Watts, and Ethiopia does not intend to do so".

8. Eritrea communicated a detailed response to Ethiopia's contentions in a letter to the Commission dated 29 November 2007, of which the following are some of the principal points:

- "Ethiopia is simply wrong in stating that 'neither Ethiopia nor Eritrea have accepted the Commission's November [27], 2006 demarcation coordinates as constituting a final, valid demarcation'. To the contrary, Eritrea acknowledges as both final and valid the coordinates that the Commission has specified and believes that these coordinates are as binding as other Commission decisions."
- "Eritrea believes ... that the Commission's decisions about how best to approach demarcation are not challengeable by a dissatisfied party ... Ethiopia is not entitled under the Algiers Agreement to second guess the Commission".
- Eritrea rejected Ethiopia's statement that the "implementation of the Commission's 2002 Delimitation Decision is now a matter for the parties". Eritrea observed that adherence to the Commission's decision "is not optional under the Algiers Agreement".
- Eritrea further observed that "it is Ethiopia and not Eritrea that is responsible for the fact that boundary pillars have not been erected".
- Recalling the statements made by Ethiopia at the meeting held on 6-7 September 2007, it added that Ethiopia has been in grave breach of the Algiers Agreement since the day that the Delimitation Award was announced and gave details of what it views as these breaches.

9. The texts of the above three letters, which are important to a balanced assessment of the positions of the Parties, are attached hereto.

10. For its part, the Commission feels obliged to reaffirm the considerations of fact and the statements of law set out in its Statement of 27 November 2006. The

Delimitation Decision of 13 April 2002 and the Statement of 27 November 2006 remain binding on the Parties.

11. In stipulating that the boundary now automatically stands as demarcated by the boundary points listed in the annex to the 27 November 2006 Statement, the Commission considers that it has fulfilled the mandate given to it. It remains in existence in order to deal with any remaining administrative matters. For this purpose, as within 45 days following notification to it of the death of Sir Arthur Watts Ethiopia has not nominated a substitute Commissioner, the Secretary-General may wish to consider exercising his power of appointment pursuant to article 4, paragraph 4, of the Algiers Agreement of 12 December 2000. The filling of the vacancy would facilitate the discharge by the Commission of any request that might be made to it.

12. Signed copies of the maps illustrating the points identified in the annex to the 27 November 2006 Statement were officially sent to the Parties on 30 November 2007. A copy will presently be deposited with the United Nations and another copy for public reference will be retained in the office of the United Nations Cartographer.

13. As noted in the Commission's last report, Ethiopia continues to be in arrears in payment of its share of the Commission's expenses, in breach of article 4 (17) of the Algiers Agreement. The Registrar will presently send to the Parties an accounting recording the present financial position.

14. The Commission cannot conclude this report without expressing its appreciation of the outstanding support given to it by its Secretary, the United Nations Cartographer, Hiroshi Murakami, his successor, Kyoung-Soo Eom, and their Deputy, Alice Chow, and by the Registrar of the Commission, initially Bette Shifman, and her successor Dane Ratliff, of the Permanent Court of Arbitration, and their staff. In the work that the Commission was able to do in the field, it was greatly aided by the support of UNMEE, for which it is most grateful, as it is also to its Special Consultant, Bill Robertson, and its Chief Surveyor, Vincent Belgrave, for their highly skilled and experienced technical contribution. The Commission also recalls with gratitude the contributions of the donors to the United Nations Trust Fund for Eritrea and Ethiopia, which enabled it to continue its work.

(Signed) Sir Elihu **Lauterpacht**
President of the Eritrea-Ethiopia Boundary Commission

7 January 2008